

2026/07

واردات عدد
14 جافز 2026
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على الاتفاق المُبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي حول مقرّ مركز التّمييز الإفريقي للأسواق الشّاملة.

فصل وحيد

تتمّ الموافقة على الاتفاق المُبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الإفريقي والملحق بهذا القانون الأساسي، حول مقرّ مركز التّمييز الإفريقي للأسواق الشّاملة.

2026/07

شرح أسباب

مثل التوقيع على اتفاقية احتضان تونس لمقر "مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة، African Inclusive" على هامش أشغال الدورة 41 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي المنعقد بلوساكا، زيمبيا، يومي 14 و15 جويلية 2022، خطوة هامة نحو استكمال مسار احتضان بلادنا للمركز والذي انطلق منذ قرار القمة العادية الثالثة والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة ب"أديس أبابا"/اثيوبيا، يومي 9 و10 فيفري 2020، والذي تم بموجبه اختيار تونس لاحتضان مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة.

ويندرج بعث مركز التميز الإفريقي للأسواق الشاملة في إطار تجسيم أهداف الأجنحة 2063 للاتحاد الإفريقي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال تسهيل إيجاد فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وتعزيز الخيارات والفرص المتاحة لها.

وقد عبرت وزارة التجارة وتنمية الصادرات في 29 ديسمبر 2016، بناء على طلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي، على رغبة بلادنا في احتضان المركز، وقد عبرت عدد من الدول عن رغبتها في استضافة المركز وخضعت عملية اختيار الدولة التي ستحتضن مقر المركز إلى معايير دقيقة حظي من خلالها ملف ترشح تونس بثقة أغلبية البلدان الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات قد أشرفت على سلسلة من المفاوضات مع وفد من الاتحاد الإفريقي، أفضت إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية المقر وذلك يوم 08 أبريل 2022.

ويعكس احتضان تونس للمركز حرص بلادنا على دعم تواجدها داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي وتحقيق الاستفادة القصوى من عضويتها فيه والمساهمة في ميزانيتها.

وسيمثل هذا المركز أول منصة للتفكير والابتكار وتقاسم أفضل الممارسات في مجال السياسات والبرامج والشراكات المتصلة بالمؤسسات والأسواق الشاملة على المستوى القاري، كما سيقدم المشورة إلى الحكومات الإفريقية لتسريع نسق تحقيق الأهداف التنموية فضلا عن تسهيل النفاذ إلى التمويلات.

بالنسبة إلى تونس، ستكون هناك العديد من الامتيازات الإضافية التي ستستفيد منها بلادنا باستضافتها لمقر المركز ومن أهمها مساهمته في إبرام اتفاقيات مع هيكل وطني لتطوير منظومة البحث والتجديد في مجال الأسواق الشاملة وفي التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تطوير خبرة الإطارات التونسية في هذه المجالات والاستفادة من برنامج الانتدابات التي ستقوم بها هذه المؤسسة الإفريقية.

كما سيساهم المركز في تعزيز إشعاع تونس على مستوى القارة وفي خلق حركية اقتصادية وسياحية بمناسبة مختلف الأنشطة التي سينظمها المركز في تونس (الاجتماعات، المؤتمرات، الندوات، الدورات التكوينية...)، علاوة على تأثيره الإيجابي على استقطاب بلادنا للمزيد من الأجهزة التابعة للاتحاد الإفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا للمعايير المضبوطة والإجراءات المعتمدة من قبل الاتحاد الإفريقي، فإن الدولة المستضيفة للأجهزة التابعة للاتحاد، توفر على نفقاتها الخاصة مقرا لفائدة الجهاز الذي تستضيفه، وبالتالي فإن كراء مقر هذا المركز سيكون على نفقة بلادنا.

كما ان الاتحاد الإفريقي، وحسب نفس المعايير، يشجع الدول المستضيفة على توفير محل إقامة للمدير التنفيذي للجهاز التابع للاتحاد الإفريقي (مؤث ومجهز).